شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

SALWA AKL

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

SALWA AKL

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

SALWA AKL

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

SALWA AKL

شبكة المعلومات الجامعية

بالرسالة صفحات

لم ترد بالأصل

SALWA AKL

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

B17327

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر

مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

مقدمة من الطالب

حسن محمد سلامة السيد

إشراف

الأستاذ الدكتور كمال المنوفي
عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الأستاذ الدكتور محمد صفي الدين خربوش
وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
لشئون التعليم والطلاب

٢٠٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الرسالة

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول	
العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى : إطار نظرى	
تمهيد	١
المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدنى	٢-٢٠
المبحث الثانى : مفهوم الدولة	٢١-٣٢
المبحث الثالث : إشكاليات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى	٣٣-٦٧
– التصور النظرى لأشكال العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى	٣٤-٣٨
– إشكالية حدود الخاص والعام	٣٨-٤٠
– إشكالية المدنى / الأهلى والعلاقة بالدولة	٤٠-٤٧
– إشكالية التنظيم الاقتصادى والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى	٤٧-٥٣
– إشكالية الثقافة السياسية والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى	٥٣-٥٧
الإطار القانونى للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى	٥٧-٦٢
– إشكالية التحول الديمقراطى والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى	٦٢-٦٧
الفصل الثانى	
المجتمع المدنى العالمى وأثره على شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى	
تمهيد	٦٨
المبحث الأول : العولمة والمجتمع المدنى العالمى	٦٩-٨١
المبحث الثانى : المنظمات غير الحكومية نموذج معاصر للمجتمع المدنى	٨٢-٩٨
المبحث الثالث: أثر تصاعد المجتمع المدنى العالمى على شكل العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية	٩٩-١١٣
الفصل الثالث	
الدولة والمجتمع المدنى فى مصر	
تمهيد	١١٤
– نشأة الدولة المصرية الحديثة	١١٥-١١٩
– نشأة المجتمع المدنى فى مصر	١١٩-١٢١

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
المبحث الأول : الأحزاب السياسية ----------	١٢٢-١٥٣
المبحث الثانى : النقابات المهنية ----------	١٥٤-١٧٦
المبحث الثالث : علاقة الدولة بالنقابات العمالية وجمعيات رجال الأعمال--------	١٧٧-١٩٧

الفصل الرابع

القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤

والعلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية في مصر

تمهيد ----------	١٩٨
المبحث الأول : التطور التاريخى للجمعيات الأهلية ----------	١٩٩-٢٠٩
المبحث الثانى : الإطار الرقابى والتنظيمى لعلاقة الدولة بالجمعيات فى ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ----------	٢١٠-٢٢٤
المبحث الثالث : رد فعل المجتمع المدنى إزاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ واستراتيجية الدولة تجاهه----------	٢٢٥-٢٣٦

الفصل الخامس

العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية فى مصر فى ضوء القانونين رقمى ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ، ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

تمهيد ----------	٢٣٧
المبحث الأول : صياغة القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩فى البرلمان----------	٢٣٨-٢٥٨
المبحث الثانى : الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ وأثره على طبيعة العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية ----------	٢٥٩-٢٦٩
المبحث الثالث : القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ واستراتيجيات الدولة فى علاقتها بالجمعيات الأهلية ----------	٢٧٠-٢٨٤
- بيئة صدور القانون ----------	٢٧٠-٢٧٢
- عملية صياغة القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ داخل البرلمان -------	٢٧٢-٢٧٧
- مسألة تأسيس الجمعيات ----------	٢٧٧-٢٧٩
- مسألة الدور السياسى للجمعيات----------	٢٧٩-٢٨٠
- قضية التمويل من الخارج ----------	٢٨٠-٢٨١
- مسألة حل الجمعيات ----------	٢٨١-٢٨٤

الموضـــــــوع	رقم الصفحة

المبحـث الـرابع : ملامح القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ قضايا الجدل بين المؤيدين والمعارضين ---------- ٢٨٥-٢٨٧

- القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بين المؤيدين والمعارضين ---------- ٢٨٧

- مؤيدو القانون ---------- ٢٨٧-٢٨٩

- حجج معارضى القانون ---------- ٢٨٩-٢٩٤

- اللائحة التنفيذية كاستراتيجية للتعامل مع الجمعيات الأهلية ---------- ٢٩٥-٢٩٦

المبحث الخامس:محددات تفعيل العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى - ٢٩٧

- الإدارة السلمية للصراعات والخلافات---------- ٢٩٩

- النزوع إلى العمل التطوعي ---------- ٣٠٢

- الشفافية والمحاسبية---------- ٣٠٥

- البيئة الاقتصادية والاجتماعية ---------- ٣٠٦

- عملية بناء القدرات ---------- ٣٠٩

- الخاتمة ---------- ٣١١

- ثبت المراجع---------- ٣٢٠

الجداول

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
جـدول رقم (١) يوضح أعداد المرشحين الحزبيين والمستقلين منذ انتخابات ١٩٩٠ حتى انتخابات ٢٠٠٠	١٤٣
جـدول رقـم (٢) يقـارن بين نصوص القانونين رقمى ٣٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ فى شأن الجمعيات الأهلية	٢٤١ ٢٤٢
جدول رقم (٣) يوضح أعداد الجمعيات المشهرة خلال الفترة من ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٢	٢٦٦

شكر وتقدير

" الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله "

صدق الله العظيم

إن الحمـــد لله علـــى نعائمه وتوفيقه بإتمام هذا العمل الذى نرجو أن يكون عند حسن الظن.

وبعـــد .. فعظـــيم الشكر وخالص التقدير **للأستاذ الدكتور/ كمال المنوفى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمشرف على هذه الرسالة**، وذلك على الجهد المضنى الذى بذله فـــى توجـــيه الباحث وتصـــويب ما أعوج من فكره وكان لملاحظاته المستمرة الأثر الأكبر فى تقويم هذا العمل وإخراجه بالصورة التى جاء عليها، كما مثل دعمه ومساندته الدائمان للباحث خـــير عون له على مواصلة عمله والنموذج المحتذى لما ينبغى أن يكون عليه علاقة الطالب بأستاذه .. فلسيادته جزيل الامتنان .

والشـــكر الوافـــى والتقدير الدائم ، أتقدم به الى **الأستاذ الدكتور / محمد صفى الدين خـــربوش وكـــيل كلـــية الاقتصـــاد والعلوم السياسية، والمشرف على الرسالة** ، وذلك على توجيهاته ومناقشاته الثرية مع الباحث والتى لعبت دوراً متميزاً فى إتمام هذا العمل وتذليل ما قد يعن من صعوبات عملية أو أكاديمية ، فكان سيادته خير معين ، كما كان لكتابات سيادته المنشورة دور لا ينكر فى إنجاز هذه الرسالة ، فلسيادته الشكر مجدداً .

ولا يفوتـــنى فى هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير **للأستاذ الدكتور / جابر سعيد عوض أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية** على قبوله مناقشة هـــذا العمل على الرغم من أعبائه الجسام ومسئولياته المتعددة ، وتمثل مشاركة سيادته فى الحكم على هذا العمل شرفاً للباحث يحق له أن يزهو به على مدار حياته العلمية .

وعميق الامتنان ووافر الشكر **للأستاذ الدكتور / محمد سعد أبو عامود أستاذ ورئيس قســـم العلوم السياسية بكلية التجارة ـــ جامعة حلوان** ، الذى قبل ـــ على تعدد انشغالاته ـــ المشاركة فى لجنة الحكم والمناقشة على هذا العمل ، فهو شرف يعتز به الباحث.

ولا يفوتـــنى الإشارة إلى الدور المهم الذى أسهمت به كتابات سيادته المنشورة والتى استعان بها الباحث لإتمام دراسته، فالشكر الجزيل لسيادته .

ولا يفوتـــنى فـــى هذا المقام أن أذكر وبكل الإعزاز والتقدير أستاذى الجليلين .. اسم المـــرحوم **الأستاذ الدكتور جلال معوض** ، **والأستاذ الدكتور سيف الدين عبد الفتاح**، موجهاً إليهما كل شكر وثناء هما أهل لـــه ولا يكافئ حقهما بحسبانهما قد تولّيا رعاية فكرة هذا العمل فى مراحله الأولى وكان لتشجيعهما ودعمهما الأدبى للباحث أثر لا ينكر فى حفزه على إتمامه هذا العمل .

وشـــكرى العمـــيق **للأســـتاذة الدكـــتورة نجوى الفوال مدير المركز القومى للبحوث الاجتماعـــية والجنائـــية**، والـــذى يشـــرف الباحـــث بالانتماء إليه ، وذلك على تقديمها كافة التســـهيلات الإداريـــة والفنـــية للباحث لإنجاز عمله، وكان تشجيعها الدائم دافعاً قوياً للباحث للانتهاء من الرسالة .

ولا يفوتـــنى أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير **للأســـتاذة الدكتورة نجوى خليل رئيس شـــعبة بحوث مؤسسات وقوى التنمية الاجتماعية بالمركز** لحرصها الدائم على تسهيل مهمة الباحث وتحفيزها المستمر لإنجاز رسالته وتوفير الوقت اللازم لذلك .

كمـــا يـــتوجه الباحـــث بالشكر العميق إلى الزملاء الأعزاء بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على معاونتهم المستمرة راجيا أن يعتبره كل منهم شكراً خاصاً به.

كمـــا يشـــكر الباحـــث جميع العاملين بمكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومكتبة الجامعة الأمريكية ومكتبة وأرشيف الأهرام والتى كان لمساعدات الزملاء فيها عظيم الأثر فى إنجاز هذا العمل .

ويتوجه الباحث بالشكر إلى الأستاذ ممدوح قناوى الذى قام بكتابة وطبع هذا العمل فى وقت قياسى على حساب راحته .

ولا يســـع الباحـــث إلا أن يتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى أسرته الصغيرة التى تحملت العناء فى سبيل إنجاز الباحث لرسالته .

وفى النهاية ، الشكر الجزيل والعرفان والتقدير للجميع ، لكل من مد يد العون للباحث أثناء مراحل إعداد هذا العمل سواء ذكرهم الباحث أم لم يذكرهم عند كتابة هذه السطور ، لكن جميلهم ومعروفهم محفوظ عنده.

مقدمة

يثـير موضـوع المجتمع المدنى العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع بقـواه وتكويـناته ومؤسساته وأنماط ثقافته ، كما يثير أيضا العديد من المشكلات على صعيد الدولـة بأجهـزتها ومؤسسـاتها فـى المجالات المختلفة ، ذلك أن طبيعة الحركة وحدودها ومسـاحتها أمام مؤسسات المجتمع المدنى إنما تحدد سماتها وملامحها من خلال تحديد أنماط العلاقة بين الدولة من ناحية والكيانات الاجتماعية من ناحية أخرى.

ويشـار إلـى أن الحديـث عـن مفهوم المجتمع المدنى قد تواتر وبكثرة ، سواء فى الخطاب الأكاديمى والثقافى أو فى وسائل الاتصال الجماهيرى خلال الثمانينيات وصار أمره ملحوظاً بوضوح خلال التسعينيات من القرن العشرين.

وقد صاحب هذا ، وربما دفع إليه ، النمو الكبير غير المسبوق فى مؤسسات المجتمع المدنـى والتوسع الملحوظ فى أنشطتها وفاعليته فى إطار البحث عن آليات يمكن أن تسهم فى تجـاوز أزمـة المجـتمع عامـة علاوة على أن هذا الأمر يأتى استجابة لتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية ومطالب محلية ملحة وتأثيرات إقليمية ودولية يصعب مقاومتها .

فـى الوقـت نفسه ارتبط تواتر الحديث عن المجتمع المدنى بما أسماه عالم السياسة الأمـريكى صمويل هنتجتون بالموجة الثالثة للديمقراطية [1] والتى حلت بمقتضاها أنظمة حكم مدنـية منتخـبة محـل الـنظم السـلطوية والعسكرية، فالصلة بين المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى رأيه جد وثيقة ، فالديمقراطية هى مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته تنبنى على فكرة الإدارة السلمية للجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ، وبذلك يصبح الأساس المعيارى للديمقراطية هو نفس الأساس المعيارى للمجتمع المدنى والذى يتضمن قيماً ومفاهيم وقوانيـن سـلوك تتصـل بالتسامح إزاء الآخر والالتزام ضمناً أو صراحة بالإدارة السلمية للخلافات بين الأفراد والجماعات.

وأخـذاً فـى الاعتـبار أن المجـتمع المدنى فى جوهره يشكل ذلك القسم من النشاط الإنسانى الخارج عن إطار الدولة ولا يخضع لسيطرتها، عكف كثير من الباحثين على دراسة دور مؤسسـات المجـتمع المدنى ــ حال وجودها ــ فى تكريس مسيرة التحول الديمقراطى مركزيـن جـل اهتمامهم على مناطق جنوب أوروبا وشرقها وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وينسـبون إلى المجتمع المدنى دوراً كبيراً فى إسقاط النظم السلطوية واحلال نظم ديمقراطية محلهـا فى حين يتم استبعاد دراسة مؤسسات المجتمع المدنى فى الدول العربية اعتمادا على

---

[1] Samuel Huntington. The Third Wave : Democratization in The Late Twentieth Century, (Oklahoma: Oklahoma Univ. Press, 1995).

الاعتقاد السائد بعدم توافر مقومات مؤسسات المجتمع المدنى أو إمكانات إحداث تحول ديمقراطى فى تلك الدول تحت زعم تعارض أو عدم توافق الإسلام وهو الديانة الرسمية التى تدين بها غالبية الدول العربية وبروز أو فعالية مؤسسات المجتمع المدنى ومن ثم الديمقراطية.

بيد أن تطورات بعينها دفعت إلى الاهتمام بالكشف عن دور مؤسسات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية ، تمثلت فى التغيرات والتحولات التى بدأت تتجه إليها بعض الدول العربية إزاء الديمقراطية وتكريسها والأخذ بسياسة التحول نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص وهو ما تواكب مع تراجع نسبى لدور الدولة فى بعض مجالات الانفاق العام على الخدمات العامة كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ، علاوة على رفع شعارات محاربة الفساد والشفافية واحترام حقوق الإنسان وقبول الآخر ، فى الوقت التى تزايد فيه عدد مؤسسات المجتمع المدنى وتنوع نشاطها وتغير مفاهيم البعض منها وفلسفته كالجمعيات الأهلية والتى كانت الخيرية والرعاية الاجتماعية تمثلان منطلقاً لعملها لتطرح مفاهيم التنمية والمشاركة الشعبية كاقترابات من شأنها تعظيم دور هذه الجمعيات إزاء سلطة الدولة .

وقد تواكب مع كل هذا الحديث عن المجتمع المدنى فى إطار ما يعرف بالعولمة وما تتضمنه من أبعاد اقتصادية (الخصخصة واقرار حرية السوق) . وأبعاد سياسية (اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان كصيغ ومفاهيم للحكم الجيد) وأبعاد ثقافية (صياغة قيم ثقافية عالمية ومواثيق أخلاقية عالمية) وبروز الدعوة إلى قيام مجتمع مدنى عالمى .

فإلى أى حد أسهم بروز أو عودة مفهوم المجتمع المدنى بكثرة ، فى النطاق العالمى ، فى تغيير إطار العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى فى مصر خاصة الجمعيات الأهلية .

انطلاقاً مما سبق تأتى تلك الدراسة التى نرصد فيها لتطور علاقة الدولة المصرية ببعض مؤسسات المجتمع المدنى كالجمعيات الأهلية خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠.

المشكلة البحثية والنطاق الزمنى للدراسة :

تتمثل المشكلة البحثية محل الدراسة فى مدى إمكانية قيام الدولة المصرية بالمواءمة بين نوعين من الاعتبارات أولهما يتعلق بالاعتبارات العالمية من ناحية ما ارتبط بها من إعلاء قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والشفافية ومحاربة الفساد والمحاسبية والتسامح إزاء الآخر بوصفها تمثل فى مجملها عناصر ما اصطلح على تسميته بالحكم الجيد Good Governance .